مؤشر السوق السعودية انخفض في تعاملات الإثنين بنسبة 2.26 %

مخاوف الركود تواصل الضغط على أسواق الأسهم بدول الخليج

ارتفاع طفيف لأسعار النفط بعد أن تراجعت إلى أدنى مستوياتها منذ ثمانية أشهر الأسبوع الماضي

الدولار الأمريكي هو المؤثر الأكبر على الأسواق العالمية والإقليمية بسبب فرض سيطرته كعملة احتياط عالمية

مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية تأثرت بالمخاوف من حدوث تباطؤ اقتصادي عالمي

"وكالات" : تراجعت مؤشرات أسواق الأسهم الخليجية في تعاملات، أمس الاثنين، بسبب موجة المخاوف من حدوث تباطؤ اقتصادي عالمي التي تسيطر على المستثمرين ما يدفع الأسواق العالمية لتسجيل خسائر.

وهبطت مؤشرات الأسهم الرئيسة في بورصة وول ستريت لتغلق على انخفاض كبير نهاية الأسبوع، حيث واصل المستثمرون المذعورون إعادة ترتيب أوضاعهم وسط مخاوف من أن يؤدي تشديد السياسة النقدية إلى دفع الاقتصاد إلى الركود.

وانخفض مؤشر سوق الأسهم السعودية في نهاية تعاملات اليوم الاثنين بنسبة 2.26 %، ليصل إلى 10909 نقاط، إذ تأثر أيضا بهبوط أسعار النفط.

من جهة أخرى ارتفعت أسعار النفط بشكل طفيف في التعاملات المبكرة، أمس الاثنين، بعد أن تراجعت إلى أدنى مستوياتها منذ ثمانية أشهر الأسبوع الماضي متأثرة بارتفاع الدولار ومخاوف من أن تؤدي الزيادات الحادة في أسعار الفائدة على مستوى العالم إلى ركود والإضرار بالطلب على الوقود.

وعادت أسعار النفط للتراجع في تعاملات أمس بشكل طفيف، بعد أن تراجعت إلى أدنى مستوياتها منذ ثمانية أشهر الأسبوع الماضي، متأثرة بارتفاع الدولار ومخاوف من أن تؤدي الزيادات الحادة في أسعار الفائدة على مستوى العالم إلى ركود والإضرار بالطلب على الوقود.

وصعد مؤشر الدولار إلى أعلى مستوى له منذ 20 عاما أمس، ليحد من ارتفاع أسعار النفط.

وبلغت قيمة تداولات الأسهم السعودية، خلال الجلسة نحو 6.8 مليار ريال وكمية الأسهم المتداولة 172.3 مليون سهم.

وارتفعت أسعار 85 سهما، فيما تراجعت أسعار 120 سهما، من بين 217 شركة مدرجة.

وتصدر الأسهم الأكثر ارتفاعا سهم "أنعام القابضة" بنسبة 9.94 %، تلاه "الحكير" 7.02 %، و"تنمية" 6.22 %. وجاء في مقدمة الأكثر انخفاضا "الرياض" 6.74 %، تلاه "سبيكم

منظمة التعاون تخفض توقعات نمو الاقتصاد العالمي عام 2023 بسبب الحرب الروسية في أوكرانيا

باريس – "كونا" : خفضت منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، توقعاتها لنمو الاقتصاد العالمي في عام 2023 بسبب تبعات الحرب الروسية في أوكرانيا.

وقالت المنظمة في تقرير جديد أمس الإثنين، إن الاقتصاد العالمي "يدفع ثمنا باهظا لحرب روسيا غير المبررة ضد أوكرانيا.. الحرب تعمل على إعاقة النمو وتضع ضغوطا تصاعدية إضافية على الأسعار وخاصة بالنسبة للغذاء والطاقة".

أضافت أن النمو العالمي سيتباطأ بصورة أكبر في عام 2023 ليصل إلى نمو سنوي بنسبة 2ر2 في المئة مقارنة بتوقعات المنظمة في ديسمبر 2021 قبل العمليات العسكرية الروسية في أوكرانيا.

وأشار البيان إلى أنه من المتوقع أن ينخفض الناتج المحلي الإجمالي العالمي بمقدار 8ر2 تريليون دولار على الأقل في عام 2023.

وقال البيان : "أحد العوامل الرئيسة التي تؤدي إلى تباطؤ النمو العالمي هو التشديد العام للسياسة النقدية مدفوعا بالتجاوز الأكبر من المتوقع لأهداف التضخم".

وبشأن العام الحالي قالت المنظمة انه من المتوقع أن يظل النمو العالمي ضعيفا في النصف الثاني من 2022 .أضافت المنظمة انه رغم زيادة النشاط في جميع أنحاء العالم وانخفاض إصابات فيروس "كورونا المستجد – كوفيد 19" إلا أن النمو العالمي يظل ضعيفا في النصف الثاني من العام الحالي.

منطقة الخليج لديها فوائض مالية ضخمة نتيجة الارتفاعات في الأسعار النفطية

القطاعات المرتبطة بالخدمات والاقتصادات المحلية والقوة الشرائية لمواطني مجلس التعاون تسجل أداء جيدا

العالمية" 6.51 %، وفي المرتبة الثالثة جاء سهم "اتحاد الاتصالات" بنسبة 5.63 %.

وتصدر الأسهم الأكثر نشاطاً من حيث قيمة التداول، أسهم والراجحي، وسابك، والأهلي، وأرامكو، والإنماء في حين تصدرت أسهم "دار الأركان، وبترو رابغ، وأرامكو السعودية، والإنماء، والراجحي" أحجام التداول.

وخسر المؤشر الرئيسي لسوق دبي 1.49 % إلى مستوى 3358 نقطة، كما تراجع مؤشر أبوظبي بنسبة 1.63 % إلى مستوى 9841 نقطة.

وفي قطر، تراجع المؤشر الرئيسي 0.28 %، وهبط مؤشر سلطنة عمان 0.41 %.وهبط مؤشر السوق الأول بالكويت بنسبة 0.78 %، وانخفض مؤشر البحرين العام بنسبة 1.03 %.

وانخفض المؤشر العام لبورصة عمان بنسبة 0.38 %.

من جانبه، قال رئيس الاستثمار في كابيتال للاستثمارات وسيم جمعة، إن الدولار الأميركي هو المؤثر الأكبر على الأسواق العالمية والإقليمية، بسبب فرض سيطرة العملة الخضراء كعملة احتياط عالمية.

أضاف جمعة، في مقابلة مع قناة "العربية" أن منطقة الخليج لديها فوائض مالية ضخمة بسبب الارتفاعات في أسعار النفط.

وذكر جمعة أن المستثمر في الأسواق المالية لدول المنطقة يجب أن يفرق بين القطاعات المرتبطة بالاقتصاد العالمي مثل البتروكيماويات فإنها قد تتأثر بالتباطؤ الاقتصادي.

وتابع: "أما القطاعات المرتبطة بالخدمات والاقتصادات المحلية والقوة الشرائية لمواطني مجلس التعاون الخليجي فإنها تسجل أداء جيدا".

سعيا لتفعيل اتفاق الشراكة بين البلدين

ملف الطاقة تصدر زيارة المستشار الألماني إلى قطر

تصدر ملف الطاقة جدول أعمال المستشار الألماني أولاف شولتز خلال زيارته لدولة قطر التي اختتمت مساء أمس الأحد، في إطار جولة خليجية وتعد الأولى له منذ توليه منصبه في ديسمبر الماضي.

وفور وصوله الدوحة عقد المستشار الألماني جلسة مباحثات ثنائية مع أمير الدولة الشيخ تميم بن حمد آل ثاني تناولت العديد من القضايا لا سيما في الاقتصاد والاستثمار والطاقة والتعاون العسكري، إضافة إلى مناقشة أبرز القضايا والمستجدات الإقليمية والدولية.

تنويع مصادر الطاقة

وتأتي زيارة المستشار الألماني إلى الدوحة بعد أن زار أمير دولة قطر ألمانيا في مايو الماضي وقع خلالها على اتفاق الشراكة بين البلدين في مجال الطاقة والذي يركز على تجارة الهيدروجين والغاز الطبيعي المسال، في ظل سعي برلين للحصول على موارد بديلة بسبب الحرب الروسية على أوكرانيا وتأثيرها على إمدادات الطاقة إلى أوروبا.

وخلال تصريحات صحفية عقب جلسة المحادثات الرسمية بين الجانبين، أكد الشيخ تميم أن قطر وألمانيا تطمحان معا لتعزيز علاقتهما الثنائية المتميزة في مختلف المجالات، مشددا على أن "قطر للطاقة" وشركات الطاقة الألمانية تناقشان الفرص الاستثمارية بينهما، مبينا أن دولة قطر تخطط منذ سنوات لتوسعة حقل غاز الشمال تلبية للطلب العالمي المتزايد على الغاز الذي صار يحظى بمستقبل وأهمية كبيرة.

فرص جديدة

أضاف الأمير أن دولة قطر من أكبر المستثمرين في ألمانيا، موضحا أن جهاز قطر للاستثمار يواصل البحث عن فرص استثمارية في ألمانيا، وذلك لثقة قطر الكبيرة في الاقتصاد الألماني.

من جانبه، أوضح المستشار الألماني أنه ناقش مع أمير دولة قطر واردات الغاز المسال متطلعا لإحداث تقدم أكثر في هذا الإطار، مشيرا في الوقت نفسه إلى مواصلة التعاون مع قطر في مجال الهيدروجين وإنتاج الكهرباء، مؤملا تعميق التعاون في مجالات اقتصادية أخرى مثل الملاحة الجوية والتكنولوجيا الحديثة والمعدات الثقيلة.

وشهدت العلاقات التجارية بين قطر وألمانيا تطورا كبيرا في السنوات الأخيرة، حيث تعتبر ألمانيا شريكا تجاريا مهما لدولة قطر، وقد حقق التبادل التجاري بين البلدين نموا بنسبة 75% عام 2021، على الرغم من جائحة كورونا وتداعياتها على حركة التجارة العالمية حيث بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين العام الماضي نحو 11.2 مليار ريال، مقابل 6.4 مليارات عام 2020.

كما أن السوق القطرية جاذبة للشركات الألمانية، حيث تعمل نحو 330 شركة ألمانية في قطاعات متنوعة كالتجارة والمقاولات والخدمات والشحن والأجهزة والمعدات الطبية وغيرها، إضافة إلى مشاركة شركات ألمانية في المشاريع الخاصة بالبنية التحتية وكذلك في مشاريع كأس العالم، ويصل حجم الاستثمارات القطري في ألمانيا إلى نحو 25 مليار يورو.

واعتبر الخبير الاقتصادي عبد الله الخاطر أن تزامن زيارة المستشار الألماني لقطر مع إعلان شركة "قطر للطاقة" اتفاقا مع شركة "توتال إنرجيز" لتوسعة حقل الشمال الجنوبي، كجزء من أكبر مشروع للغاز الطبيعي المسال في العالم، له دلالة كبيرة على رغبة ألمانيا في تنويع مصادر الطاقة المستوردة لديها والتوجه إلى دولة قطر كونها موردا موثوقا به في العالم أجمع.

وشدد الخاطر –في تصريح للجزيرة نت– على أن قطر كانت سباقة في معرفة مسار سوق الطاقة عالميا، واستثمرت لرفع إنتاج حقل الشمال إلى 126 مليون طن في الوقت الذي ابتعدت فيه كل الاستثمارات العالمية عن مجال الطاقة.

ثم جاءت أزمة كورونا ومن بعدها الحرب الروسية الأوكرانية لتدلل على صحة التوجه القطري نحو زيادة إنتاج الغاز المسال نظرا لحاجة السوق الكبيرة حاليا.

أضاف الخاطر أن العلاقات الاقتصادية المتميزة بين قطر وألمانيا ستساهم بشكل كبير في التوصل إلى اتفاقات كبيرة تساهم في تخفيف أزمة الطاقة في الدول الأوروبية، كما تساعد برلين على تنويع مصادر استيرادها للطاقة لتكون في مأمن من تقلبات الأسواق أو المشكلات التي تحدث في العالم، مشددا على أن العلاقات بين قطر وألمانيا تسير في الاتجاه الصحيح نحو المزيد من التعاون خاصة في مجال الطاقة.

أما المحلل الاقتصادي عبد الرحيم الهور، فيرى أن زيارة المستشار الألماني إلى قطر تأتي في ظل منحنى اقتصادي سياسي حرج، فبعد تراجع النمو والآثار السلبية الكبيرة التي مُني بها الاقتصاد الألماني بعد جائحة كورونا جاءت الحرب الروسية الأوكرانية بشكلها الشمولي لتفرض تحديات كبيرة على الاقتصاد الألماني.

وأضاف الهور أن الاقتصاد الألماني مختلف للغاية عن نظيريه البريطاني والأميركي من ناحية نسبة مساهمة الاقتصاد الحقيقي الملموس الصناعي إلى الاقتصاد المالي، حيث يعتمد اقتصاد ألمانيا بنسبة كبيرة جدا على الصناعات الثقيلة والتكنولوجيا وليس أسواق المال والأسهم والمشتقات المالية، وبعد اتخاذ القرار المدفوع أميركيا بالتوقف عن شراء الطاقة من روسيا بكل أشكالها، وجدت برلين نفسها متضررة بشدة اقتصاديا وتعاني من نقص حاد في إمدادات الطاقة الأمر الذي دفع برلين إلى عدة خيارات منها التحول إلى طاقة الفحم وإيجاد مصادر بديلة للطاقة.

وأوضح أن آفاق وأهمية زيارة المستشار الألماني إلى قطر تأتي من باب التحالف الاقتصادي الإستراتيجي مع مورد آمن للغاز الطبيعي المسال، مع الأخذ بعين الاعتبار الاحتياطيات والطاقة الإنتاجية الكبيرة للغاز القطري.

أمير قطر والمستشار الألماني أولاف شولتس عقدا جلسة مباحثات رسمية بالديوان الأميري

الأمير تميم: الدوحة وبرلين تطمحان معا لتعزيز علاقتهما الثنائية المتميزة في مختلف المجالات

بنك إنجلترا: لن نتردد في تغيير أسعار الفائدة إذا اقتضت الحاجة

بنك إنجلترا المركزي

لندن – "رويترز" : أعلن بنك إنجلترا أمس الاثنين، أنه يراقب أسواق المال عن كثب ولن يتردد في تغيير أسعار الفائدة إذا اقتضت الحاجة.

أضاف: "البنك يراقب التطورات في أسواق المال عن كثب في ضوء التعديل الكبير لأسعار الأصول المالية".

وذكر البنك أن "لجنة السياسات المالية لن تتردد في تغيير أسعار الفائدة إذا اقتضت الضرورة لإعادة التضخم لنسبة 2% المستهدفة على المدى المتوسط بما يتسق مع صلاحياتها".

وهبط الجنيه الإسترليني إلى مستوى قياسي، أمس الاثنين، مع مسارعة المتعاملين للخروج، وسط تكهنات بأن الخطة الاقتصادية للحكومة الجديدة في لندن ستوسع مواردها المالية إلى أقصى حد.

وتوقع رئيس شركة ناصر السعيدي وشركاه، ناصر السعيدي، أن تصبح إنجلترا أول دولة في العالم تدخل في مرحلة ركود اقتصادي ثم يتبعها أوروبا والولايات المتحدة في 2023.

وقال السعيدي: "أتوقع أن يدعو بنك إنجلترا المركزي لاجتماع طارئ خلال الأسبوع المقبل لزيادة أسعار الفائدة بواقع 75 إلى 100 نقطة".

عمومية "البيت" تعدل مادة بالنظام الأساسي وعقد التأسيس

وافقت الجمعية العامة العادية وغير العادية لشركة بيت الأوراق المالية على تعديل مادة بالنظام الأساسي، وأخرى بعقد التأسيس، لإضافة نشاط وسيط أوراق مالية غير مسجل ببورصة الأوراق المالية.

ووفق بيان للبورصة أمس الاثنين، فإن العمومية أضافت بنداً إلى أغراض الشركة بالمادة 5 من عقد التأسيس، والمادة 4 من النظام الأساسي، بإضافة بند وسيط أوراق مالية غير مسجل بالبورصة.

ونوهت "البيت" في البيان أنه لا يوجد أثر على المركز المالي للشركة تبعاً لذلك الإجراء.

وكانت أرباح "البيت" تراجعت في النصف الأول من 2022 بنسبة 41% لتسجل 1.93 مليون دينار، مقابل أرباح بقيمة 3.28 مليون دينار خلال الفترة المماثلة من العام الماضي.